دور تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية في فحص أسس تقييم الجدارة الإئتمانية لمحفظة القروض المصرفية: دارسة ميدانية على البنوك التجارية المصرية

إعـــــــداد

أ.م. د/ محسن عبيد عبدالغفار عزام

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد كلية التجارة جامعة المنوفية

د/ مروة أحمد عبدالرحمن البحيري

مدرس المحاسبة كلية التجارة جامعة مدينة السادات

الباحث/ أحمد عمر أحمد جاهين

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى معرفة دور تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية في فحص أسس تقييم الجدارة الإئتمانية لمحفظة القروض المصرفية عن طريق التعرف على (المراجعة الداخلية، الجدارة الإئتمانية، محفظة القروض المصرفية، والعلاقة بينهم) وقد تم تصميم إستبانة لجمع البيانات وتحليلها بإستخدام برنامج حزمة البرامج الإجتماعية SPSS الإصدار العشرين.

ولإختبار الفروض إستخدم الباحث المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري ومعامل الإرتباط ومعامل الثبات والصدق وإختبار كروسكال واليس وإختبار سبيرمان وتحليل الإنحدار الخطي المتعدد، وتكونت عينة الدراسة من (٧٨) فرد من الأكاديميين ذوي الإهتمام الوثيق بموضوع الدراسة بإعتبارهم من الفئات المطلعة علي أهم القضايا التي تتعلق بالبنوك التجارية وخاصة المتعلقة بعمل المراجع الداخلي، والمراجعين الداخليين بإعتبارهم أهم الفئات المطلعة علي المشاكل والقضايا التطبيقية التي تعترض مهنة المراجعة الداخلية في البنوك التجارية في الواقع العملي، ومديري الإئتمان بالبنوك التجارية المصرية وذلك بإعتبارهم من أهم الفئات التي يقع علي عاتقها إتخاذ السياسة الإئتمانية بالبنوك التجارية المصرية مما يؤثر وبشكل مباشر على عمل المراجع الداخلي بشكل عام، وعلى تفعيل محددات الجدارة الإئتمانية بوجه خاص، وأظهرت نتائج الدراسة وجود دور ذي دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية في الحد من المخاطر الإئتمانية عن طريق مراجعة الجدارة الإئتمانية للعملاء.

وقدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة إهتمام البنوك التجارية بالمراجعة الداخلية نظراً لما أظهرته نتائج الدراسة من دور فعال منها في الحد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

Abstract

The study aimed to know the role of activating the internal audit activities in examining the foundations of assessing the creditworthiness of the bank loan portfolio by identifying (the internal audit, the creditworthiness, the bank loan portfolio, and the relationship between them), a questionnaire was designed to collect and analyze data using SPSS 20th Edition.

To test the hypotheses, the researcher used arithmetic means, standard deviation, correlation coefficient, reliability coefficient, Kruskal-Wallis Test, Spearman Test and multiple linear regression analysis. Related to the work of the internal auditors, the internal auditors, as they are the most important groups familiar with the problems and practical issues that confront the profession of internal auditing in commercial banks in practice, and the Credit Managers of Egyptian Commercial Banks, as they are among the most important groups responsible for taking the credit policy in the Egyptian Commercial Banks, which directly affects the work of the internal auditor in general, and on activating the determinants of creditworthiness in particular. The results of the study showed the existence of a statistically significant role for internal audit in reducing credit risks by reviewing the creditworthiness of customers.

The researcher presented a set of recommendations, the most important of which is the need for commercial banks to pay attention to internal auditing, given the results of the study showed an effective role in limiting the risks faced by banks.

١-١ مقدمة الدراسة:

في ظل التحديات التي تواجهها البنوك التجارية في الآونة الأخيرة أصبح هناك أهمية لتطبيق الجدارة الإئتمانية كمعيار يمكن علي أساسه الحكم علي قياس كفاءة وفعالية إدارة المخاطر في البنوك التجارية ، حيث تشكل نماذج الجدارة الإئتمانية شكلاً متطوراً من أشكال التحليل الإئتماني الذي يهدف إلى دراسة مختلف جوانب العميل، بهدف التعرف على الجوانب التي قد تقود إلى تعثر العميل مستقبلاً في سداد الإئتمان الممنوح وأعبائه، وقد تطورت هذه النماذج تاريخياً نتيجة لدراسات معمقة من نماذج بسيطة تتضمن ثلاثة متغيرات إلى نماذج أكثر شمولاً وصلت في عدد متغيراتها إلى ثمانية عشر متغيراً، وذلك في سبيل الإحاطة الأكبر بظروف العميل وتجنب المخاطر التي قد تقع مستقبلاً وتقود إلى التعثر، حيث يكمن الهدف الرئيسي لدراسة الجدارة الإئتمانية في التعرف على إمكانية العميل المستقبلية على سداد الإئتمان الممنوح وفوائده.(العمار والقصيري،٢٠١٥).

من هنا يبرز دور المراجعة الداخلية في تعزيز دور الرقابة الداخلية علي محافظ الإئتمان من خلال التأكد من دقة الدراسات المعدة عن قدرة العميل علي الوفاء بالإلتزامات الإئتمانية وأعبائها، مما يتطلب الإلمام بكافة عوامل ومحددات الجدارة الإئتمانية للحد من المخاطر الناجمة عن منح الإئتمان سواء منها التي تتعلق بالبنك أو العميل أو المتغيرات الأخرى الخارجة عن سيطرة الطرفين، حيث أكد تقرير البنك المركزي ٢٠١٦ على ضرورة مراعاة مجموعة من العوامل الأساسية عند تحديد الجدارة الإئتمانية للمؤسسات. لذا يسعى الباحث إلى تحديد مدى إمكانية الإستفادة من تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية في فحص أسس تقييم الجدارة الإئتمانية لمحفظة القروض المصرفية في خفض المخاطر الإئتمانية التي يتعرض لها القطاع المصرفي.

١-٢ مشكلة الدراسة:

تعد القدرة على التنبؤ حجر الزاوية في تقييم الجدارة الإئتمانية، حيث يعتمد التقييم على مقدرة البنك على التنبؤ بالأداء المالي المستقبلي للعميل بناءً على منهجيات تحليلية لسلوكيات العميل الإئتمانية التاريخية في ظل عوامل وظروف مختلفة، ويمكن إستخدام البيانات التاريخية والمستقبلية للتنبؤ بقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته بإفتراض أن الماضي سوف يحاكي المستقبل، إلا أن هذا الأمر يعتمد على تحليل حجم ضخم من البيانات بتقنيات حديثة (Ibrahim , 2019).

وبالتالي يواجه التقييم الإئتماني للعميل عدة تحديات مرتبطة بحجم البيانات وتنوعها ودقتها وآلية تبادلها، الأمر الذي يضع على عاتق إدارة المراجعة الداخلية المسئولية الأكبر في الحكم وإبداء الرأي في مدى دقة وشمولية المعلومات الخاصة بالعملاء، والتي تعتبر حجر الأساس لعملية تقييم الجدارة الإئتمانية للعملاء بما يضمن الحد من حجم المخاطر الإئتمانية التي يتعرض لها.

ويكمن جوهرمشكلة الدراسة في الحاجة إلى تفعيل دور المراجعة الداخلية في تقييم الجدارة الإئتمانية لمحفظة القروض المصرفية، بما يضمن دقة ونزاهة عملية التقييم للحد من حجم المخاطر الإئتمانية التي يتعرض لها القطاع المصرفي، **ويمكن بلورة مشكلة الدراسة من خلال مجموعة من التساؤلات التالية:**

١/٢/١ ما مدي إدراك المستقصى منهم لأهمية تقييم الجدارة الإئتمانية لعملاء محفظة القروض؟

٢/٢/١ ما مدى تطبيق نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية ورفع جودة عملية تقييم الجدارة الإئتمانية لمحفظة القروض المصرفية؟

٣/٢/١ ما هى طبيعة العلاقة بين تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية وفحص أسس الجدارة الإئتمانية لمحفظة القروض؟

١/٣ أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتقييم دور تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية في فحص أسس تقييم الجدارة الإئتمانية لمحفظة القروض المصرفية من خلال محاولة تحقيق مجموعة الأهداف التالية: -

١/٣/١ دراسة وتقييم مدى إدراك ووعي المراجع الداخلي لأهمية تقييم الجدارة الإئتمانية.

٢/٣/١ دراسة العلاقة بين تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية وأسس تقييم الجدارة الإئتمانية لمحفظة القروض بالبنوك.

٣/٣/١ تحديد دور تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية فى فحص أسس الجدارة الإئتمانية لمحفظة القروض بالبنوك.

٤/١ فروض الدراسة:

تسعى الدراسة إلى إختبار مجموعة الفروض التالية:

١/٤/١ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء المستقصي منهم حول الأهمية النسبية لتقييم الجدارة الإئتمانية في إدارة المخاطر المصرفية.

٢/٤/١ توجد علاقة معنوية بين تطبيق نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية ورفع جودة عملية تقييم الجدارة الإئتمانية لمحفظة القروض المصرفية.

٣/٤/١ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية وفحص أسس الجدارة الإئتمانية لمحفظة القروض.

٥/١ حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على قياس إتجاهات وإدراكات المستقصى منهم بالبنوك التجارية والشركات الصناعية فى مجال مخاطر الإئتمان دون غيره من المخاطر المصرفية بالإضافة للتركيز على دور أنشطة المراجعة الداخلية فى الحد من المخاطر الإئتمانية فى البنوك التجارية والشركات الصناعية التى لها محافظ قروض مع البنوك التجارية.

٦/١ أهمية الدراسة:

يمكن عرض أهمية الدراسة على المستوى العلمي والعملي كما يلي:

١/٦/١ الأهمية العلمية:

- تساعد الدارسة في فتح آفاق جديدة للبحث العلمي في مجال تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية وآثارها على إدارة المخاطر بالبنوك التجارية.
- تقترح الدراسة منهجاً للتفعيل دور المراجعة الداخلية في تقييم الجدارة الإئتمانية كإطار مرجعي للبنوك المهتمة برفع كفاءة التقييم الإئتماني.
- تغطى الدراسة الفجوة البحثية ذات الصلة بآثار المراجعة الداخلية على إجراءات الرقابة الداخلية بغرض تفعيل إدارة المخاطر بالبنوك التجارية.

٢/٦/١ الأهمية العملية:

- تساعد الدراسة المراجعين الداخليين بالقطاع المصرفي في تحسين الأداء.
- تعتبر الدراسة مفيدة لمدراء الإئتمان بالقطاع المصرفي.
- تساهم الدراسة في تحسين كفاءة وفعالية عملية التقييم الإئتماني لعملاء البنك.
- تساعد الدراسة إدارة البنك في مجال خفض حالات التعثر والتأخر في سداد القروض.
- تساعد الدراسة في دعم الإستقرار بالقطاع المصرفي من خلال رفع كفاءة التقييم الإئتماني.
- تساعد الدراسة المدراء في تحليل العلاقات التمويلية بشكل دوري.
- تساهم الدراسة المحللين الماليين في مجال رفع جودة عملية إتخاذ القرار وتوفير الوقت والجهد.

٧/١ الأساليب الإحصائية للدراسة:

تم إستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) الإصدار العشرين في إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية وقد إعتمد الباحث في تحليل البيانات علي الأساليب الإحصائية التالية:

١- كروسكال والاس (Kruskal-Wallis) لإختبار مدى وجود فروق ذات دلالة معنوية بين عدة مجموعات (فئات) من المجموعات ذات البيانات الرتبية أو التي يمكن ترتيبها.

٢- معامل إرتباط سبيرمان (Spearman's Correlation Coefficient) هو مقياس إحصائي لقوة العلاقة الرتيبة بين البيانات المزدوجة، وهو بديل غير معلمي لإرتباط بيرسون، أي أن علاقة سبيرمان بين متغيرين تساوي إرتباط بيرسون بين درجات الرتب لهذين المتغيرين، حيث أنه يستخدم للبيانات التي تتبع العلاقات المنحنية والرتيبة وللبيانات الترتيبية.

١/٢ الجهود البحثية ذات الصلة بالمراجعة الداخلية فى البنوك التجارية: -

تنوعت الجهود البحثية التى تناولت المراجعة الداخلية في البنوك التجارية حيث تم التطرق لها من أكثر من جانب فعلى سبيل المثال تناولت دراسة بلخرشوش (٢٠١٥) دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالبنوك واستهدفت الدراسة التعرف على مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك، حيث يساعد نشاط التدقيق الداخلي الإدارة العليا ومجلس الإدارة في عملية تحديد وتقييم المخاطر والإستجابة لها، من خلال تقديم خدمات تأكيدية وإستشارية مختلفة أثناء تنفيذ عملية إدارة المخاطر. إن للتدقيق دوراً مهما في إدارة المخاطر البنكية حيث يشكل كل منهما أداة من الأدوات المهمة في إدارة البنوك وذلك بالتعاون بينهما في مجال تبادل المعلومات بهدف تحسين وتفعيل عملية إدارة المخاطر.إن المؤسسة التي لا تعتمد على التدقيق الداخلي والمراقبة والتي لا تتحكم في درجة نموها ستعرف حقاً طريق التصفية والإنتهاء السريع لذلك ينبغي التفهم الجيد للتدقيق الداخلي عن طريق الإعتراف به بإعتباره أحد أدوات الرقابة التنظيمية التي تقوم بقياس وسائل الرقابة الأخرى. ركزت أيضا هذه الدراسة إهتمامها بكيفية إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، وإلقاء الضوء على موضوع إدارة المخاطر من خلال عرض لأهم مفاهيم المخاطر التي تواجه العمل المصرفي، ثم إستعرضت الدور الأساسي للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وأهميتها بالنسبة للبنوك. خلصت الدراسة إلى قيامها بدراسة تطبيقية للتدقيق الداخلي والمخاطر التي تواجه البنك الوطني الجزائري. فالبنك معرض للوقوع في جميع المخاطر بجميع أنواعها، ولذلك يتم الإعتماد على المدقق الداخلي للتفادي والتقليل منها، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن التدقيق الداخلي يساهم بشكل كبري في إدارة المخاطر في البنوك من خلال الدور الذي يؤديه في إدارة المخاطر.

وفي إطار أخر، تناولت دراسة الزامل (٢٠١٧) العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية وأثرها علي تفعيل حوكمة الشركات حيث هدفت الدارسة إلى تحديد العوامل التي تؤدي إلي زيادة جودة وظيفة المراجعة الداخلية في مصر، ودورها فى تفعيل حوكمة الشركات. كما تستهدف إختبار مدى قبول عينة من المهتمين بالحوكمة داخل الشركات المصرية لتلك العوامل وكذلك إختبار مدي تأثير جودة وظيفة المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات. وتوصلت الدراسة إلي أن تبعية المراجعة الداخلية للإدارة العليا ووجود مراجع داخلي مؤهل علمياً وعملياً بالإضافة إلي كفاءته في جودة أداء المهام، يؤدي إلي زيادة جودة وظيفة المراجعة الداخلية. كما توصلت إلي أن جودة وظيفة المراجعة الداخلية تؤدي لتخفيض خطر المعلومات الأمر الذي يؤدي لتفعيل حوكمة الشركات من خلال الإلتزام بالقواعد التنفيذية لحوكمة الشركات، وتقديم التقارير ذات الجودة والتي تتصدي للمخاطر، مما يؤدي إلي تجنب تعارض المصالح وتحقيق العديد من المنافع منها الحماية من الفساد وسوء الإدارة ووجود معاملة عادلة لكل المساهمين وجميع أصحاب المصلحة وتحقيق قدر كبير من الإفصاح والشفافية.

ومن ناحية أخرى، تناولت دراسة السيد (٢٠١٨) مدخل كمي لتطوير دور المراجعة الداخلية في تقييم خطر إعداد التقارير المالية بهدف تفعيل هيكل الرقابة الداخلية حيث هدفت الدراسة إلى تطوير دور المراجعة الداخلية بإستخدام المدخل الكمي لتقييم المخاطر وخاصة عند إعداد التقارير المالية، لمحاولة تفعيل هيكل الرقابة الداخلية، الذي أصبح يقوم على تحديد وتقييم المخاطر بهدف تدنيتها إلى أدنى حد ممكن بإعتبارها من أخطر ما يواجه المنظمات، ومطلب لمستخدمي التقارير والقوائم المالية وأصحاب المصالح. وتوصلت الدراسة إلى نجاح إستخدام النموذج الكمي في تقييم مخاطر إعداد التقارير المالية، أدى إلى تطوير دور المراجعة الداخلية بما يساهم في تفعيل هيكل الرقابة الداخلية القائم على إدارة وتقييم المخاطر، وتطوير دور المراجع الداخلي بالإعتماد على النموذج يقدم مردوداً إيجابياً بتفعيل هيكل الرقابة الداخلية والمراجع الداخلي ومستخدمي التقارير، وجاءت نتائج الدراسة الميدانية مدعمه لذلك حيث توجد موافقة من المستقصي منهم بشأن جودة هيكل الرقابة الداخلية يساعد في تدنية مخاطر التقارير المالية، وأن النموذج الكمي يساعد إدارة المراجعة الداخلية في تقييم خطر التقارير، وتطوير دور المراجعة الداخلية بالأسلوب الكمي يساعد على تفعيل هيكل الرقابة الداخلية.

ومن ناحية أخرى، تطرقت دراسة شنن (٢٠٢٠) إطار مقترح للإفصاح الخارجي عن تقارير المراجعة الداخلية بهدف ترشيد القرارت في ضوء الإصدارات المهنية المعاصرة، أصدرت المنظمات المهنية عدة إصدارات لتطوير مهنة المراجعة الداخلية حيث صدر قانون SOX,2002، تشريعات بورصة تداول الأوراق المالية Sec,2003، ومعايير مجلس الرقابة المحاسبية للشركات العامة الأمريكية

PCOAP, 2004، دليل بورصة لندن ٢٠٠٦، ومعايير المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA, 2008، وهذه الإصدارات حددت وظائف وأهداف جديدة للمراجعة الداخلية، كما تهدف الدراسة إلى وضع إطار مقترح للإفصاح الخارجي عن تقارير المراجعة الداخلية بهدف ترشيد قرارات الأطراف من ذوي العلاقة في ضوء الإصدارات المهنية المعاصرة وذلك لتقييم نظام الرقابة الداخلية، تقليل مخاطر الأعمال، تدعيم تطبيق الحوكمة، التحقق من عناصر التكاليف. كما خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن هناك حاجة ماسة للإفصاح الخارجي عن تقارير المراجعة الداخلية، يتطلب تفعيل الإصدارات المهنية المعاصرة ضرورة الإفصاح الخارجي عن تقارير المراجعة الداخلية، تطبيق الإطار المقترح يساعد على ترشيد قرارات الأطراف من ذوي العلاقة (الإدارة، المراجعة الخارجية، إدارة المراجعة الداخلية).

٢/٢ الجهود البحثية ذات الصلة بالجدارة الإئتمانية: -

تنوعت الجهود البحثية التى تناولت الجدارة الإئتمانية حيث تم التطرق لها من أكثر من جانب فعلى سبيل المثال تناولت دراسة Feschijan (2008) تحليل الجدارة الإئتمانية لطالبى القروض فى البنوك الأوربية بناءً على المعلومات المحاسبية، وبين الباحث أن تحليل الجدارة الإئتمانية يبنى على بحث تمهيدي للعوامل المؤثرة فيها التي يمكن أن تؤثر في سداد القرض أو الإئتمان الممنوح وفق المسار المحدد له عند المنح حيث يمكن تقسيم الجدارة الإئتمانية إلى عدة عوامل متنوعة تتناول الجوانب الشخصية والمالية وكفاءة المقترض وسمعته، وقدرته على تحقيق الأرباح، وتقييم أصوله وموقع مشروعه ضمن القطاع الإقتصادي الذي يعمل فيه، وأرباحه وحجم مخزون. ومن أهم نتائج البحث وتوصياته أن المعلومات المحاسبية تحوز على الأهمية النسبية الأكبر من القيمة الكلية لكافة المعلومات، و أن الحد الأدنى من التقارير المحاسبية المقدمة من طالبي الإقتراض يجب أن تكون: (قائمة المركز المالي، حساب الأرباح والخسائر، قائمة المطاليب والديون السابقة التي تم الحصول عليها وخدمته، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، تقرير تدقيق عن الوضع المالي للشركة).

وكشفت النتائج عن أن التحليل الإئتماني هو عملية مساعدة في إتخاذ قرار منح الإئتمان المطلوب، وتحديد شروط كافية للتعهد بإعادته، كما أن التحليل الإئتماني يزود بمعلومات حول درجة المخاطرة المرافقة لمنحه، وإعتماداً إلى نتائجه. تدابير كافية للحماية من هذه المخاطر، أو إيضاح التدابير الوقائية الواجب إتخاذها إستناداً إلى نتائجه.

وجدير بالذكر أن هذه الدراسة تتوافق مع الدراسة الحالية فى المفاهيم النظرية للجدارة الإئتمانية والتحليل الإئتماني، ويسعى الباحث إلى تقديم عرض ومقارنة بين نماذج الجدارة الإئتمانية المختلفة لمعرفة العوامل الأكثر أهمية وتأثيراً في الجدارة الإئتمانية، والعوامل الجديدة ذات التأثير الملحوظ في تقييم جدارة العملاء الإئتمانية.

ومن ناحية أخرى، تناولت دراسة الجندي (٢٠١٥) تحليل الدور الإستراتيجي للمراجع الداخلي في تفعيل محددات الجدارة الإئتمانية: بالتطبيق على البنوك التجارية، بعد الأزمة المالية العالمية وإنهيار العديد من البنوك الكبرى على مستوى العالم، والتي أظهرت مدى ضعف البنوك في مواجهة المخاطر المختلفة نتيجة قصور السياسة الإئتمانية وقصور الرقابة الداخلية بالبنوك وإزياد المنافسة على جذب العملاء أصبح هناك أهمية كبرى لتفعيل تطبيق الجدارة الإئتمانية بالبنوك التجارية، وهو الأمر الذي سيؤثر على إنخفاض درجة المخاطر المصرفية لهذه البنوك. ومن أجل ذلك قامت لجنة بازل بإدراج إدارة المخاطر التي تواجه البنوك التجارية كأحد المحاور الهامة لتجديد الجدارة الإئتمانية، وبالتالي أصبح المراجع الداخلي مطالب في البنوك التجارية بتقييم المخاطر، والتقرير عنها، وإتخاذ الإجراءات الكفيلة للحد من هذه المخاطر، وهو ما أكده معهد المراجعين الداخليين بضرورة تطوير دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك، ومن هنا كان لابد من إعطاء دوراً أشمل للمراجع الداخلي في تفعيل محددات الجدارة الإئتمانية بالبنوك التجارية للحد من المخاطر التي تتعرض لها، **توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تتمثل في:**

١. أن الغرض الأساسي من تقييم إدارة البنك للمخاطر هو تحديد وتحليل وإدارة المخاطر التي تؤثر على أهداف البنك في حين أن هدف المراجع الداخلي من تقييم هذه المخاطر هو تحديد تأثيرها على تفعيل الجدارة الإئتمانية بالبنوك التجارية.
٢. وجود تغيير بدور المراجع الداخلي بالبنوك التجارية ويرجع ذلك إلى بيئة العمل التي تتسم بالديناميكية والتغير السريع، حيث أصبحت البنوك تعتمد إعتماداً كبيراً على كفاءة وفعالية المعلومات المالية وغير المالية الواردة من المراجع الداخلي.
٣. كلما زاد الإرتقاء بحياد وإستقلال المراجع الداخلي كلما زادت قدرته على مواجهة المشاكل والمعوقات الخاصة بتفعيل الجدارة الإئتمانية في البنوك التجارية.
٤. إلمام المراجع الداخلي بتوصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية ومعايير المراجعة الداخلية تزيد من قدرته على تفعيل محددات الجدارة الإئتمانية بالبنوك التجارية من خلال الحد من المخاطر المختلفة التي تواجة هذه البنوك.
٥. أسفرت الدراسة الميدانية عن النتائج التالية:
٦. وجود مجموعة من متطلبات التنبؤ المالي في البنوك التجارية من وجهة نظر المراجع الداخلي.
٧. وجود مجموعة من المعوقات التي تعيق تفعيل محددات الجدارة الإئتمانية من وجهة نظر المراجع الداخلي بالبنوك التجارية.

كما تناولت دراسة شاهين (٢٠١٨) إلى تقديم إطار مقترح للقياس والإفصاح عن الجدارة الإئتمانية في البنوك التجارية المصرية في ضوء إتفاقية بازل، وقياس تأثير درجة الجدارة الإئتمانية للمنشآت طالبة منح الإئتمان على صحة القرار الإئتماني المتخذ من قبل البنوك، مع بيان أثر العوامل المالية وغير المالية على درجة الجدارة الإئتمانية للمنشآت طالبة منح الإئتمان، والإفصاح عن قدرتها على مدى الوفاء بإلتزاماتها في ضوء مقررات بازل ومعايير المحاسبة الدولية وتعليمات البنك المركزي المصري، وقد إعتمدت الدراسة على أسلوب الحصر الميداني من خلال تصميم وتوزيع قائمة الاستبيان على عينة من المديرين وموظفي الإئتمان بالبنوك العاملة في مصر. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها : وجود تأثير معنوي لقياس درجة الجدارة الإئتمانية للمنشآت طالبة منح الإئتمان على درجة الجدارة الإئتمانية للبنوك وذلك من خلال إستخدام محددات نموذج الإئتمان الذي يقوم بالتنبؤ بالمخاطر الإئتمانية قبل حدوثها بشكل دقيق لتجنب الوقوع في خسائر فادحة، كما أكدت الدراسة على ضرورة الإفصاح عن درجة الجدارة الإئتمانية لكل عميل في البنك مما يساعد على الحد من المخاطر الإئتمانية، مع مراعاة أهمية المؤشرات المالية وغير المالية في قياس الجدارة الإئتمانية في سياق الإلتزام بما ورد في المعايير المحاسبية المحلية والدولية ومقررات بازل، **كما خلصت نتائج الدراسة النظرية في ما يلي:**

١. مازال الإفصاح الحالي عن مخاطر الإئتمان ومخصصه بالقوائم المالية للبنوك يواجه قصوراً شديداً ولا يقوم بتقديم صورة واضحة عن مخاطر الإئتمان ومخصصه المكون.

٢. لا يوفر الإفصاح الحالي عن مخاطر الإئتمان المصرفي ومخصصه حجم مخاطر الإئتمان الحالي بالبنك، عدم تحديد حجم المخصص المكون سواء لمواجهة الديون الجيدة أو المكون لمواجهة الديون الرديئة (المتعثرة) .

٣. هناك معايير محددة يمكن الإعتماد عليها من أجل قياس مخاطر الإئتمان المصرفي وتكوين مخصص وتصنيف العملاء والجدارة الإئتمانية لكل عميل ومن الممكن تصنيف جدارة لعميل بشكل غير صحيح لتحسين صورته أمام المستثمرين وأصحاب المصالح وبالتالي قيمة السهم.

٤. أن تكوين مخصص الإئتمان يمكن أن يكون أكثر سلامة وموضوعية إذا تم بناء على قياس سليم ونموذج ثابت لمخاطر الإئتمان المصرفي وتحت رقابة شديدة من البنك المركزي وبالشكل الذي يفي بإحتياجات مستخدمي القوائم المالية للبنوك على النحو أفضل.

٥. أن الإفصاح السليم والكافي عن المخاطر الإئتمانية يحسن من جودة التقارير المالية وبالتالي يوفر خاصيتي الملائمة والإعتمادية والموثوقية للمعلومات الواردة فيها وبالتالي إتخاذ القرارات السليمة من جميع الأطراف.

ومن ناحية أخرى، تناولت دراسة (طلبة، ٢٠١٩) محددات الجدارة الإئتمانية للديون السيادية، إلى إبراز أهم المحددات الكمية والكيفية التي تتبناها أهم وكالات التصنيف الإئتماني العالمية لمنحها تصنيفات إئتمانية للديون السيادية، و لبلوغ ذلك تطرقت الدراسة إلى الجدور التاريخية للتصنيف الإئتماني، مفهومه و أهم وكالاته العالمية، ومختلف الرموز المعتمدة من طرف هذه الوكالات، كما قامت بوضع إطار مفاهيمي لتصنيف الديون السيادية وأهميته بالنسبة للجهة المصدرة، و التركيز على أهم المؤشرات التي تعتمدها هذه الوكالات لبناء تصنيفاتها ليتم في الأخير القيام بتحليل الجدارة الإئتمانية لليونان من خلال إستخدام أهم المؤشرات المتعارف عليها، **ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:**

- تمثل وكالات الجدارة الإئتمانية مصدر مهم للمعلومات المساعدة في بناء القرار الإستثماري خاصة و أنها تتمتع بإحترافية التقييم وتوظف لغة متسقة ومشتركة من خلال إعتمادها على محللين وخبراء، وتبنيها لمناهج كمية وكيفية تمكن من إعطاء صورة واضحة عن الوضع الحقيقي للجهة محل التصنيف وهو ما يسمح لجمهور المستثمرين ببلورة قرار مناسب بإعتماد معلومات معمقة وذات مقروئية عالية وذات مصداقية عالية إلى حد ما.

- حتى تتمكن و كالات الجدارة الإئتمانية من إصدار تصنيف للديون السيادية فإنها تحتكم لمجموعة من المحددات الكيفية والمتمثلة في العوامل السياسية، البيئة الإجتماعية، ميزان المدفوعات هيكل الدين العام، النظام المالي، ومحددات أخرى كمية وتتمثل في مجموعة من المعدلات لكنها تتفق إلى حد بعيد حول المعدلات التالية: معدل التضخم ومعدل النمو و النسب المتعلقة بالدين الخارجي.

- يلعب التصنيف الإئتماني للديون السيادية بالنسبة للجهة المصدرة، دوراً مهما وحاسماً في تحسين أو تضييق فرص و ظروف إستدانتهم، فالتصنيف الممنوح و المعبر عنه في شكل رموز كلما إنخفض تجد الجهة المصدرة تجد صعوبة في إقناع جمهور المستثمرين للتعامل معها في ظل تصنيف يتأرجح في فئة المضاربة.

- من خلال قراءة مؤشرات الاقتصاد اليوناني و تدهورها يمكن أن نلاحظ أن الوكالات الثلاث أعطت تصنيفات متقاربة فيما بينها إلى حد بعيد للديون السيادية اليونانية، كما أن الدرجات الممنوحة من طرفها (الوكالات الثلاث) والتي عبرت عنها في شكل رموز ذات دلالة إقتصادية عكست حقيقة الوضعية الإقتصادية الجديدة الحرجة التي عرفتها اليونان.

٣/٢ نتائج الدراسة

١- توجد علاقة معنوية بين تطبيق نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية ورفع جودة عملية تقييم الجدارة الإئتمانية لمحفظة القروض المصرفية.

٢- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دقة تقييم الجدارة الإئتمانية وخفض درجة المخاطر الإئتمانية.

٣- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أراء المستقصي منهم حول الأهمية النسبية لدور المراجع الداخلي في الحد من درجة المخاطر الإئتمانية.

١/٣ عينة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية واختبار فروض الدراسة، فقد قام الباحث بتحديد عينة الدراسة الميدانية في ثلاث فئات ذات صلة وثيقة بعمل المراجع الداخلي بوجه عام وهي: الأكاديميون ذوو الإهتمام الوثيق بموضوع الدراسة بإعتبارهم من الفئات المطلعة علي أهم القضايا التي تتعلق بالبنوك التجارية وخاصة المتعلقة بعمل المراجع الداخلي. المراجعون الداخليون، بإعتبارهم أهم الفئات المطلعة علي المشاكل والقضايا التطبيقية التي تعترض مهنة المراجعة الداخلية في البنوك التجارية في الواقع العملي. مديرو الإئتمان بالبنوك التجارية المصرية، وذلك بإعتبارهم من أهم الفئات التي يقع علي عاتقها إتخاذ السياسة الائتمانية بالبنوك التجارية المصرية مما يؤثر وبشكل مباشر علي عمل المراجع الداخلي بشكل عام، وعلى تفعيل محددات الجدارة الإئتمانية بوجه خاص.

تتضمن عينة الدراسة فئتين، الفئة الأولى هي البنوك التجارية العاملة في مصر والفئة الثانية الشركات الصناعية بمدينة السادات التي لها محافظ قروض إئتمانية مع البنوك التجارية، كما تتضمن عينة الدراسة عينة من البنوك التجارية لقياس إتجاهات العاملين بها بشأن ظاهرة الدراسة وعينة من الشركات الصناعية التي تمثل عملاء البنوك التجارية لقياس إتجاهات المختصين فيها بشأن أبعاد الظاهرة البحثية. ومن أجل الوصول إلى هاتين الفئتين كان لا بد

من صياغة إستبيان يحتوي على مجموعة من العبارات الإرشادية التي سيستعين بها الباحث لحل مشكلة الدراسة، كما جاءت هذه العبارات مقسمة إلى أربعة أقسام أساسية.

جدول رقم (١) عينة الدراسة		
م	العينة	العدد
١	الأكاديميون	٢٧
٢	المراجعون الداخليون	٤٠
٣	مديرو الإئتمان بالبنوك التجارية	١١
	الإجمالي	**٧٨**

٢/٣ نتائج الدراسة الميدانية

١/٢/٣ الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة: -

يمكن توصيف عينة الدراسة من خلال مجموعة من المتغيرات النوعية مثل الوظيفة وعدد سنوات الخبرة ونوع المستقصى منه والمؤهل الدراسي لعينة الدراسة، حيث يوضح الجدول (١/٣) توصيفاً لعينة الدراسة وفقاً للوظيفة بينما يوضح الجدول رقم (٢/٣) توصيف عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة في حين يوضح الجدول رقم (٣/٣) توصيف العينة وفقاً لنوع المُجيب أما الجدول رقم (٤/٣) فيقوم بتوصيف العينة وفقاً للمؤهل الدراسي لعينة الدراسة، وفيما يلي إستعراض لهذه المتغيرات:

جدول رقم (١/٣) توصيف العينة وفقاً لمتغير الوظيفة		
الوظيفة	**العدد**	**النسبة**
أعمل بوظيفة أكاديمية	٢٧	% ٣٤,٦
أعمل في بنك	١١	% ١٤,١
أخرى	٤٠	% ٥١,٣
الإجمالى	٧٨	% ١٠٠

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يلاحظ من الجدول رقم (١/٣) أن نسبة ٥١,٣٪ من العينة يعملون فى وظائف أخرى بواقع ٤٠ مشاركاً فى حين أن ٣٤,٦٪ من العينة يعملون فى وظيفة أكاديمية بعدد ٢٧ مشاركاً كما يتبين أن نسبة العاملين فى البنوك بالعينة ١٤,١٪ من العينة بواقع ١١ مشاركاً.

جدول رقم (٢/٣) توصيف العينة وفقاً لمتغير لسنوات الخبرة		
عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة
أقل من ٥ سنوات	٧	% ٩,٠
من ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات	٢٥	% ٣٢,١
من ١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة	١٩	% ٢٤,٤
من ١٥ سنة فأكثر	٢٧	% ٣٤,٦
الإجمالي	٧٨	% ١٠٠

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يلاحظ من الجدول رقم (٢/٣) أن نسبة ٣٤,٦٪ من العينة لديهم خبرة مهنية أكثر من ١٥ سنة بواقع ٢٧ مشاركاً فى حين أن ٣٢,١٪ من العينة لديهم خبرة مهنية أكثر من ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات بعدد ٢٥ مشاركاً كما يتبين أن نسبة ٢٤,٤٪ من العينة لديهم خبرة مهنية أكثر من ١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة بواقع ١٩ مشاركاً وأخيراً تبين أن نسبة ٩,٠٪ من العينة لديهم خبرة مهنية أقل من ٥ سنوات بواقع ٧ مشاركين.

جدول رقم (٣/٣) توصيف العينة وفقاً لمتغير جنس المُجيب		
جنس المُجيب	العدد	النسبة
ذكر	٦٠	% ٧٦,٩
أنثى	١٨	% ٢٣,١
الإجمالي	٧٨	% ١٠٠

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يلاحظ من الجدول رقم (٣/٣) أن نسبة ٧٦,٩٪ من العينة من الذكور بواقع ٦٠ مشاركاً فى حين أن ٢٣,١٪ من العينة من الإناث بعدد ١٨ مشاركاً.

جدول رقم (٤/٣) توصيف العينة وفقاً لمتغير المؤهل الدراسي		
المؤهل الدراسي	**العدد**	**النسبة**
بكالريوس	٤٣	% ٥٥,١
ماجستير	١٨	% ٢٣,١
دكتوراه	١٧	% ٢١,٨
شهادات مهنية	٠	% ٠
الإجمالي	٧٨	% ١٠٠

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يلاحظ من الجدول رقم (٤/٣) أن نسبة ٥٥,١٪ من العينة لديهم مؤهل دراسي بكالريوس بواقع ٤٣ مشاركاً فى حين أن ٢٣,١٪ من العينة من حملة الماجستير بعدد ١٨ مشاركاً كما يتبين أن نسبة ٢١,٨٪ من العينة من حملة الدكتوراه بواقع ١٧ مشاركاً وأخيراً يتبين أنه لا يوجد أي رد من حملة الشهادات المهنية على متغيرات الإستبيان.

٢/٢/٣ نتائج معاملى الثبات والصدق

إن كلمة الثبات قد تعني الإستقرار، بمعنى أنه لو كررت عمليات قياس الفرد الواحد لأظهرت درجته شيئاً من الإستقرار، منا أن الثبات قد يعني الموضوعية بمعنى أن الفرد يحصل على نفس الدرجة مهما إختلف الباحث الذي يطبق الإختبار أو الذي يصححه وفي هذه الحالة يكون الإختبار الثابت إختباراً يُقدر الفرد تقديراً لا يختلف في حسابه إثنان. (المشهداني، ٢٠١٩)

أما الصدق يعني صلاحية الأداة لقياس ما وضعت من أجل قياسه وصدقها في قياس السمة أو السمات التي يريد الباحث قياسها فعندما يكون الغرض قياس التحصيل في مادة معينة فإن صدقت الأداة يعني أن الأداة صالحة لقياس التحصيل في هذه المادة وتوفير البيانات اللازمة عن التحصيل، فالصدق يعني أن يكون المقياس صالحاً لقياس الظاهرة أو السمة التي يراد قياسها.(عطية، ٢٠٠٩)

ولحساب معاملي الثبات والصدق إستخدام الباحث معامل ألفا كرونباخ وذلك لحساب معامل الثبات للمقياس المستخدم في الإستبيان حيث يتم حساب معامل الثبات لأسئلة الإستبيان بغرض تقييم ثبات المقياس وكلما إرتفع معامل ألفا كلما زاد ثبات المقياس، كما تم حساب صدق المقياس من خلال الجذر التربيعي لقيمة معامل الثبات على مستوى المحاور الفرعية والمقياس ككل.

جدول رقم (٥/٣)
معامل الثبات ومعامل الصدق بإستخدام معامل ألفا كرونباخ

المحور	كود العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
A	A1	٠,٩٤٥	٠,٩٧٢
	A2	٠,٩٤٥	٠,٩٧٢
	A3	٠,٩٤٥	٠,٩٧٢
	A4	٠,٩٤٥	٠,٩٧٢
	A5	٠,٩٤٥	٠,٩٧٢
	A6	٠,٩٤٤	٠,٩٧١
	A7	٠,٩٤٦	٠,٩٧٢
B	B1	٠,٩٤٥	٠,٩٧٢
	B2	٠,٩٤٦	٠,٩٧٢
	B3	٠,٩٤٥	٠,٩٧٢
	B4	٠,٩٤٥	٠,٩٧٢
	B5	٠,٩٤٦	٠,٩٧٢
	B6	٠,٩٤٥	٠,٩٧٢
	B7	٠,٩٤٧	٠,٩٧٣
	B8	٠,٩٤٥	٠,٩٧٢
	B9	٠,٩٤٥	٠,٩٧٢
	B10	٠,٩٤٥	٠,٩٧٢

C	C1	٠,٩٤٥	٠,٩٧٢
	C2	٠,٩٤٦	٠,٩٧٢
	C3	٠,٩٤٥	٠,٩٧٢
	C4	٠,٩٤٦	٠,٩٧٢
	C5	٠,٩٤٥	٠,٩٧٢
	C6	٠,٩٤٤	٠,٩٧١
	C7	٠,٩٤٥	٠,٩٧٢
	C8	٠,٩٤٥	٠,٩٧٢
	C9	٠,٩٤٤	٠,٩٧١
	C10	٠,٩٤٤	٠,٩٧١
	C11	٠,٩٤٣	٠,٩٧١
	C12	٠,٩٤٥	٠,٩٧٢
	C13	٠,٩٤٥	٠,٩٧٢
المحور ككل	**٣٠**	**٠,٩٤٧**	**٠,٩٧٣**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول رقم (٥/٣) معاملات ألفا لمتغيرات الدراسة الرئيسية التي يتم قياسها بإستخدام مجموعة من المتغيرات الفرعية، و يتبين من الجدول أن قيم معامل ألفا تتراوح بين (٠,٩٧١ ، ٠,٩٧٣)، وهو ما يعني مستوي مقبول من إعتمادية (مصداقية) المقاييس وذلك بالنسبة لكافة المتغيرات، حيث تمثل ٦٠ % الحد الأدني المقبول لمعامل ألفا، وإرتفاع معدلات الإعتمادية يعكس إرتفاع درجة الإتساق الداخلي بين محتويات كل متغير من المتغيرات السابقة، كما أنه يعني إمكانية الإعتماد علي هذه المتغيرات في الواقع العملي.

٣/٢/٣ التوزيع التكرارى والنسبى لمتغيرات الدراسة:

٢/٣/٢/٣ القسم الأول (A) محددات محفظة القروض بالبنوك، ويتنقسم إلى مجموعة متغيرات كما يلي:

(A1) تتحدد محفظة القروض وفقاً لمكونات رأس المال، (A2) تتحدد محفظة القروض وفقاً لدرجة المخاطرة ذات الصلة بالقروض، (A3) تتحدد محفظة القروض وفقاً لدرجة استقرار الودائع، (A4) تؤثر الظروف الإقتصادية فى حجم محفظة القروض، (A5) تؤثر السياسات النقدية والمالية على حجم محفظة القروض، (A6) تتأثر محفظة القروض بخبرة العاملين فى البنوك، (A7) تتأثر محفظة القروض بمبادرات الشمول المالى.

٣/٣/٢/٣ القسم الثاني (B) مظاهر أهمية المراجعة الداخلية فى الحد من مخاطر الإئتمان، ويتنقسم إلى مجموعة متغيرات كما يلي:

(B1) تساعد المراجعة الداخلية فى البنوك على الرقابة حدود الإئتمان، (B2) تساعد المراجعة الداخلية فى البنوك على الإلتزام بمقررات بازل المصرفية، (B3) تساعد المراجعة الداخلية على حماية أموال البنك من مخاطر الإئتمان، (B4) تساهم المراجعة الداخلية فى تطبيق محددات منح الإئتمان، (B5) تساعد المراجعة الداخلية على تطبيق الحوكمة فى البنوك، (B6) تساعد المراجعة الداخلية على تقييم إدارة المخاطر، (B7) يضيف نشاط المراجعة الداخلية قيمة من الدور التوكيدى، (B8) تعتبر المراجعة الداخلية أحد دعائم الرقابة الداخلية، (B9) يمكن تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية من خلال مداخل مدى الإلتزام، (B10) يمكن تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية من خلال مداخل العمليات.

٤/٣/٢/٣ القسم الثالث (C) أسس تقييم البنك للجدارة الإئتمانية لعملاء القروض- محفظة القروض، ويتنقسم إلى مجموعة متغيرات كما يلي:

(C1) يتم التركيز على شـــخصـــية العميل عند فحص الجدارة الإئتمانية، (C2) يعتبر رأس المال العميل عامل محدد لجدارته الإئتمانية، (C3) يتم دراسة قدرة العميل عند فحص الجدارة الإئتمانية له، (C4) يتم تحليل الضمانات المقدمة من العميل فى ســـياق تقييم الجدارة الإئتمانية، (C5) تعتبر الظروف الإقتصـــادية عامل محدد عند دراســـة الجدارة الإئتمانية للعميل، (C6) تحديد غاية العميل من القروض تعتبر عامل محدد عند فحص البنك للجدارة الإئتمانية لهذا العميل، (C7) يراعى البنك الظروف المستقبلية المحيطة بالعميل عند تقييم الجدارة الإئتمانية لهذا العميل، (C8) يحدد معيار كفاية رأس المال حجم محفظة القروض المصـرفية المخصـصـة للعملاء، (C9) تحدد أرباح البنك حجم محفظة القروض المصـرفية المخصـصـة للعملاء، (C10) تحدد مؤشـرات السـيولة حجم محفظة القروض المصـرفية ومن ثم تقييم الجدارة الإئتمانية، (C11) تؤثر درجة الحسـاسـية لمخاطر السـوق على تقييم الجدارة الإئتمانية للعملاء، (C12) تؤثر سـمعة العميل فى السـوق على تقييم البنك للجدارة الإئتمانية، (C13) تؤثر العوامل المالية للعميل على تقييم البنك للجدارة الإئتمانية.

جدول رقم (٦/٣)
الإحصاءات الوصفية لمتغيرات القسم الثاني ذات الصلة بمحددات محفظة القروض بالبنوك

الكود	موافق تماماً		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق تماماً		المتوسط	الإنحراف	الترتيب
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
A1	٣٢	٤١٪	٣٤	٤٣,٦٪	٧	٩٪	٥	٦,٤٪	٠	٠٪	٤,١٩	٠,٨٥٤	٢
A2	٤٤	٥٦,٤٪	٣٠	٣٨,٥٪	٤	٥,١٪	٠	٠٪	٠	٠٪	٤,٥١	٠,٥٩٧	٥
A3	٤٦	٥٩٪	٢٥	٣٢,١٪	٦	٧,٧٪	١	١,٣٪	٠	٠٪	٤,٤٩	٠,٦٩٨	٤
A4	٤٩	٦٢,٨٪	٢٥	٣٢,١٪	٤	٥,١٪	٠	٠٪	٠	٠٪	٤,٥٨	٠,٥٩٣	٦
A5	٥١	٦٥,٤٪	٢٣	٢٩,٥٪	٤	٥,١٪	٠	٠٪	٠	٠٪	٤,٦٠	٠,٥٨٩	٧
A6	٣٨	٤٨,١٪	٣٢	٤١٪	٣	٣,٨٪	٥	٦,٤٪	٠	٠٪	٤,٣٢	٠,٨٣٠	٣
A7	٣١	٣٩,١٪	٢٥	٣٢,١٪	١٨	٢٣,١٪	٤	٥,١٪	٠	٠٪	٤,٠٦	٠,٩١٧	١

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق رقم (٦/٣) ما يلي :

- أن هناك توافق بين آراء عينة الدراســة بشــأن الموافقة على محددات محفظة القروض بالبنوك حيث تتراوح قيمة المتوسط الحسابي لآراء العينة كوحدة وأحدة ما بين (٤,٠٦)، (٤,٦٠)، وهي قيمة تعكس أهمية محددات محفظة القروض بالبنوك.
- إختلاف الترتيب بين آراء عينة الدراســة حول أهمية محددات محفظة القروض بالبنوك ، حيث جاء ترتيب دوافع أهمية محددات محفظة القروض بالبنوك حسب أهمية المتوسط الحسابي لكل منها ٤,٦٠، ٤,٥٨، ٤,٥١، ٤,٤٩، ٤,٣٢، ٤,١٩، ٤,٠٦ كما يلي:

(A5) تؤثر السياسات النقدية والمالية على حجم محفظة القروض، (A4) تؤثر الظروف الإقتصـادية فى حجم محفظة القروض، (A2) تتحدد محفظة القروض وفقاً لدرجة المخاطرة ذات الصـلة بالقروض، (A3) تتحدد محفظة القروض وفقاً لدرجة اسـتقرار الودائع، (A6) تتأثر محفظة القروض بخبرة العاملين فى البنوك، (A1) تتحدد محفظة القروض وفقاً لمكونات رأس المال، (A7) تتأثر محفظة القروض بمبادرات الشمول المالى.

جدول رقم (٧/٣)
الإحصاءات الوصفية لمتغيرات القسم الثالث ذات الصلة بمظاهر أهمية المراجعة الداخلية فى الحد من مخاطر الإئتمان

الكود	موافق تماماً		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق تماماً		المتوسط	الإنحراف	الترتيب
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
B1	٥٤	٦٩,٢٪	٢٢	٢٨,٢٪	٢	٢,٦٪	٠	٠٪	٠	٠٪	٤,٦٧	٠,٥٢٦	٩
B2	٢٧	٣٤,٦٪	٣٧	٤٧,٤٪	١٣	١٦,٧٪	١	١,٣٪	٠	٠٪	٤,١٥	٠,٧٤٠	٤
B3	٥٤	٦٩,٢٪	٢٢	٢٨,٢٪	٢	٢,٦٪	٠	٠٪	٠	٠٪	٤,٦٧	٠,٥٢٦	٨
B4	٤٧	٦٠,٣٪	٢٨	٣٥,٩٪	٣	٣,٨٪	٠	٠٪	٠	٠٪	٤,٥٦	٠,٥٧٢	٧
B5	٣٣	٤٢,٣٪	٣٥	٤٤,٩٪	٩	١١,٥٪	١	١,٣٪	٠	٠٪	٤,٢٨	٠,٧١٩	٥
B6	٤٦	٥٩٪	٢٦	٣٣,٣٪	٥	٦,٤٪	١	١,٣٪	٠	٠٪	٤,٥٠	٠,٦٧٩	٦
B7	٣٤	٤٣,٦٪	٢٤	٣٠,٨٪	١٧	٢١,٨٪	٣	٣,٨٪	٠	٠٪	٤,١٤	٠,٨٩٣	١
B8	٥٧	٧٣,١٪	١٩	٢٤,٤٪	٢	٢,٦٪	٠	٠٪	٠	٠٪	٤,٧١	٠,٥١٢	١٠
B9	٢٩	٣٧,٢٪	٣٦	٤٦,٢٪	١٢	١٥,٤٪	١	١,٣٪	٠	٠٪	٤,١٩	٠,٧٤٠	٣
B10	٣٠	٣٨,٥٪	٣٧	٤٧,٤٪	٩	١١,٥٪	٢	٢,٦٪	٠	٠٪	٤,٢٢	٠,٧٥٠	٢

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق رقم (٧/٣) ما يلي:

- أن هناك توافق بين آراء عينة الدراسة بشأن الموافقة على مظاهر أهمية المراجعة الداخلية فى الحد من مخاطر الإئتمان حيث تتراوح قيمة المتوسط الحسابي لآراء العينة كوحدة وأحدة ما بين (٤,١٤)، (٤,٧١)، وهي قيمة تعكس مظاهر أهمية المراجعة الداخلية فى الحد من مخاطر الإئتمان.
- إختلاف الترتيب بين آراء عينة الدراسة حول مظاهر أهمية المراجعة الداخلية فى الحد من مخاطر الإئتمان، حيث جاء ترتيب دوافع مظاهر أهمية المراجعة الداخلية فى الحد من مخاطر الإئتمان حسب أهمية المتوسط الحسابي لكل منها ٤,٧١، ٤,٦٧، ٤,٦٧، ٤,٥٦، ٤,٥٠، ٤,٢٨، ٤,٢٢، ٤,١٩، ٤,١٥، ٤,١٤ كما يلي:

(B8) تعتبر المراجعة الداخلية أحد دعائم الرقابة الداخلية، (B1) تساعد المراجعة الداخلية فى البنوك على الرقابة حدود الإئتمان، (B3) تساعد المراجعة الداخلية على حماية أموال البنك من مخاطر الإئتمان، (B4) تساهم المراجعة الداخلية فى تطبيق محددات منح الإئتمان، (B6) تساعد المراجعة الداخلية على تقييم إدارة المخاطر، (B5) تساعد المراجعة الداخلية على تطبيق الحوكمة فى البنوك، (B10) يمكن تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية من خلال مداخل العمليات، (B9) يمكن تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية من خلال مداخل مدى الإلتزام، (B2) تساعد المراجعة الداخلية فى البنوك على الإلتزام بمقررات بازل المصرفية، (B7) يضيف نشاط المراجعة الداخلية قيمة من الدور التوكيدى.

جدول رقم (٨/٣)
الإحصاءات الوصفية لمتغيرات القسم الرابع ذات الصلة بأسس تقييم البنك للجدارة الإئتمانية لعملاء القروض - محفظة القروض

الكود	موافق تماماً		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق تماماً		المتوسط	الإنحراف	الترتيب
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
C1	٤١	٥٢,٦٪	١٨	٢٣,١٪	١٤	١٧,٩٪	٤	٥,١٪	١	١,٣٪	٤,٢١	٠,٩٩٨	١
C2	٤٣	٥٥,١٪	٢٨	٣٥,٩٪	٥	٦,٤٪	١	١,٣٪	١	١,٣٪	٤,٤٢	٠,٧٨٢	٥
C3	٤٩	٦٢,٨٪	٢٢	٢٨,٢٪	٧	٩٪	٠	٠٪	٠	٠٪	٤,٥٤	٠,٦٥٨	٩
C4	٥٣	٦٧,٩٪	٢٠	٢٥,٦٪	٤	٥,١٪	٠	٠٪	١	١,٣٪	٤,٥٩	٠,٧١١	٨
C5	٤١	٥٢,٦٪	٣٢	٤١٪	٤	٥,١٪	١	١,٣٪	٠	٠٪	٤,٤٥	٠,٦٥٨	١٠
C6	٤٢	٥٣,٨٪	٢٩	٣٧,٢٪	٧	٩٪	٠	٠٪	٠	٠٪	٤,٤٥	٠,٦٥٨	١١
C7	٤٩	٦٢,٨٪	٢٠	٢٥,٦٪	٧	٩٪	٢	٢,٦٪	٠	٠٪	٤,٤٩	٠,٧٦٩	٦
C8	٤٥	٥٧,٧٪	٢٢	٢٨,٢٪	٩	١١,٥٪	١	١,٣٪	١	١,٣٪	٤,٤٠	٠,٨٤٣	٣
C9	٤١	٥٢,٦٪	٢٥	٣٢,١٪	٩	١١,٥٪	٢	٢,٦٪	١	١,٣٪	٤,٣٢	٠,٨٧٥	٢
C10	٤٦	٥٩٪	٢٨	٣٥,٩٪	٣	٣,٨٪	١	١,٣٪	٠	٠٪	٤,٥٣	٠,٦٣٩	١٢
C11	٤٤	٥٦,٤٪	٢٢	٢٨,٢٪	١٠	١٢,٨٪	٢	٢,٦٪	٠	٠٪	٤,٣٨	٠,٨١٠	٤
C12	٥١	٦٥,٤٪	٢٥	٣٢,١٪	١	١,٣٪	١	١,٣٪	٠	٠٪	٤,٦٢	٠,٥٨٦	١٣
C13	٤٣	٥٥,١٪	٣٠	٣٨,٥٪	٣	٣,٨٪	١	١,٣٪	١	١,٣٪	٤,٤٥	٠,٧٥٠	٧

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق رقم (٨/٣) ما يلي:

- أن هناك توافق بين آراء عينة الدراسة بشأن الموافقة على أسس تقييم البنك للجدارة الإئتمانية لعملاء القروض- محفظة القروض حيث تتراوح قيمة المتوسط الحسابي لآراء العينة كوحدة وأحدة ما بين (٤,٢١)، (٤,٦٢)، وهي قيمة تعكس أسس تقييم البنك للجدارة الإئتمانية لعملاء القروض- محفظة القروض.
- إختلاف الترتيب بين آراء عينة الدراسة حول أسس تقييم البنك للجدارة الإئتمانية لعملاء القروض- محفظة القروض، حيث جاء ترتيب دوافع أسس تقييم البنك للجدارة الإئتمانية لعملاء القروض- محفظة القروض حسب أهمية المتوسط الحسابي لكل منها ٤,٦٢، ٤,٥٩، ٤,٥٤، ٤,٥٣، ٤,٤٩، ٤,٤٥، ٤,٤٥، ٤,٤٥، ٤,٤٢، ٤,٤٠، ٤,٣٨، ٤,٣٢، ٤,٢١ كما يلي:

(C12) تؤثر سمعة العميل فى السوق على تقييم البنك للجدارة الإئتمانية، (C4) يتم تحليل الضمانات المقدمة من العميل فى سياق تقييم الجدارة الإئتمانية، (C3) يتم دراسة قدرة العميل عند فحص الجدارة الإئتمانية له، (C10) تحدد مؤشرات السيولة حجم محفظة القروض المصرفية ومن ثم تقييم الجدارة الإئتمانية، (C7) يراعى البنك الظروف المستقبلية المحيطة بالعميل عند تقييم الجدارة الإئتمانية لهذا العميل، (C5) تعتبر الظروف الإقتصادية عامل محدد عند دراسة الجدارة الإئتمانية للعميل، (C6) تحديد غاية العميل من القروض تعتبر عامل محدد عند فحص البنك للجدارة الإئتمانية لهذا العميل، (C13) تؤثر العوامل المالية للعميل على تقييم البنك للجدارة الإئتمانية، (C8) يحدد معيار كفاية رأس المال حجم محفظة القروض المصرفية المخصصة للعملاء، (C2) يعتبر رأس المال العميل عامل محدد لجدارته الإئتمانية، (C11) تؤثر درجة الحساسية لمخاطر السوق على تقييم الجدارة الإئتمانية للعملاء، (C9)

تحدد أرباح البنك حجم محفظة القروض المصرفية المخصصة للعملاء، (C1) يتم التركيز على شخصية العميل عند فحص الجدارة الإئتمانية.

٤/٢/٣ نتائج التحليل الإحصائي ذات الصلة بالأهمية النسبية للمتغيرات داخل المحاور الرئيسية

جدول رقم (٩/٣)
الأهمية النسبية للمتغيرات داخل المحور A ذات الصلة بمحددات محفظة القروض بالبنوك

كود المتغير	المتغير	معامل الإرتباط	الأهمية النسبية
A1	تتحدد محفظة القروض وفقاً لمكونات رأس المال.	٠,٧٤٧**	٠,٥٥٨
A2	تتحدد محفظة القروض وفقاً لدرجة المخاطرة ذات الصلة بالقروض.	٠,٦٥١**	٠,٤٢٤
A3	تتحدد محفظة القروض وفقاً لدرجة استقرار الودائع.	٠,٧٣١**	٠,٥٣٤
A4	تؤثر الظروف الإقتصادية فى حجم محفظة القروض.	٠,٧٥٥**	٠,٥٧٠
A5	تؤثر السياسات النقدية والمالية على حجم محفظة القروض.	٠,٦٤١**	٠,٤١١
A6	تتأثر محفظة القروض بخبرة العاملين فى البنوك.	٠,٧٧٥**	٠,٦٠٠
A7	تتأثر محفظة القروض بمباردات الشمول المالى.	٠,٦٤٧**	٠,٤١٩

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول رقم (٩/٣) أن المتغير **A6** (تتأثر محفظة القروض بخبرة العاملين فى البنوك) ذو أهمية نسبية عالية بمعدل (٠,٦٠٠) وأن معامل الإرتباط لديه (٠,٧٧٥)، كما نلاحظ أن المتغير **A4** تؤثر الظروف الإقتصادية فى حجم محفظة القروض) يأتي خلف المتغير **A6** في الترتيب حيث بلغت الأهمية النسبية لديه (٠,٥٧٠) وبلغت قيمة معامل الإرتباط (٠,٧٥٥)، وعلى صعيد آخر نجد أن المتغير **A7** (تتأثر محفظة القروض بمباردات الشمول المال) حل قبل الأخير في الترتيب من حيث الأهمية النسبية وقيمة معامل الإرتباط حيث بلغت الأهمية النسبية (٠,٤١٩) وبلغت قيمة معامل الإرتباط (٠,٦٤٧)، وأخيراً نجد أن المتغير **A5** (تؤثر السياسات النقدية والمالية على حجم محفظة القروض) قد حل أخيراً في الترتيب حيث بلغت الأهمية النسبية له (٠,٤١١) أما قيمة معامل الإرتباط قد بلغت (٠,٦٤١).

جدول رقم (١٠/٣)
الأهمية النسبية للمتغيرات داخل المحور B ذات الصلة بمظاهر أهمية المراجعة الداخلية فى الحد من مخاطر الإئتمان

كود المتغير	المتغير	معامل الإرتباط	الأهمية النسبية
B1	تساعد المراجعة الداخلية فى البنوك على الرقابة حدود الإئتمان.	٠,٦١٤**	٠,٣٧٧
B2	تساعد المراجعة الداخلية فى البنوك على الإلتزام بمقررات بازل المصرفية.	٠,٦٤٢**	٠,٤١٢
B3	تساعد المراجعة الداخلية على حماية أموال البنك من مخاطر الإئتمان.	٠,٥٩٦**	٠,٣٥٥
B4	تساهم المراجعة الداخلية فى تطبيق محددات منح الإئتمان.	٠,٥٩٩**	٠,٣٥٩
B5	تساعد المراجعة الداخلية على تطبيق الحوكمة فى البنوك.	٠,٦٤٦**	٠,٤١٧
B6	تساعد المراجعة الداخلية على تقييم إدارة المخاطر.	٠,٦٤٥**	٠,٤١٦
B7	يضيف نشاط المراجعة الداخلية قيمة من الدور التوكيدى.	٠,٦٧٧**	٠,٤٥٨
B8	تعتبر المراجعة الداخلية أحد دعائم الرقابة الداخلية.	٠,٥٦٥**	٠,٣١٩
B9	يمكن تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية من خلال مداخل مدى الإلتزام.	٠,٧١٩**	٠,٥١٧
B10	يمكن تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية من خلال مداخل العمليات.	٠,٦٤٩**	٠,٤٢١

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول رقم (١٠/٣) أن المتغير **B9** (يمكن تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية من خلال مداخل مدى الإلتزام) ذو أهمية نسبية عالية بمعدل (٠,٥١٧) وأن معامل الإرتباط لديه (٠,٧١٩)، كما نلاحظ أن المتغير **B7** (يضيف نشاط المراجعة الداخلية قيمة من الدور التوكيدى) يأتي خلف المتغير **B9** في الترتيب حيث بلغت الأهمية النسبية لديه (٠,٤٥٨) وبلغت قيمة معامل الإرتباط (٠,٦٧٧)، وعلى صعيد آخر نجد أن المتغير **B3** (تساعد المراجعة الداخلية على حماية أموال البنك من مخاطر الإئتمان) حل قبل الأخير في الترتيب من حيث الأهمية النسبية وقيمة معامل الإرتباط حيث بلغت الأهمية النسبية (٠,٣٥٥) وبلغت قيمة معامل الإرتباط (٠,٥٩٦)، وأخيراً نجد أن المتغير **B8** (تعتبر المراجعة الداخلية أحد دعائم الرقابة الداخلية) قد حل أخيراً في الترتيب حيث بلغت الأهمية النسبية له (٠,٣١٩) أما قيمة معامل الإرتباط قد بلغت (٠,٥٦٥).

جدول رقم (١١/٣)
الأهمية النسبية للمتغيرات داخل المحور C ذات الصلة بأسس تقييم البنك للجدارة الإئتمانية لعملاء القروض- محفظة القروض

كود المتغير	المتغير	معامل الإرتباط	الأهمية النسبية
C1	يتم التركيز على شخصية العميل عند فحص الجدارة الإئتمانية.	٠,٧٢٣**	٠,٥٢٣
C2	يعتبر رأس المال العميل عامل محدد لجدارته الإئتمانية.	٠,٧١٨**	٠,٥١٥
C3	يتم دراسة قدرة العميل عند فحص الجدارة الإئتمانية له.	٠,٦٨٣**	٠,٤٦٦
C4	يتم تحليل الضمانات المقدمة من العميل فى سياق تقييم الجدارة الإئتمانية.	٠,٥٦٩**	٠,٣٢٤
C5	تعتبر الظروف الإقتصادية عامل محدد عند دراسة الجدارة الإئتمانية للعميل.	٠,٧٠١**	٠,٤٩١
C6	تحديد غاية العميل من القروض تعتبر عامل محدد عند فحص البنك للجدارة الإئتمانية لهذا العميل.	٠,٧٣٢**	٠,٥٣٦
C7	يراعى البنك الظروف المستقبلية المحيطة بالعميل عند تقييم الجدارة الإئتمانية لهذا العميل.	٠,٧٠٥**	٠,٤٩٧
C8	يحدد معيار كفاية رأس المال حجم محفظة القروض المصرفية المخصصة للعملاء.	٠,٦٢٣**	٠,٣٨٨
C9	تحدد أرباح البنك حجم محفظة القروض المصرفية المخصصة للعملاء.	٠,٧٨٩**	٠,٦٢٣
C10	تحدد مؤشرات السيولة حجم محفظة القروض المصرفية ومن ثم تقييم الجدارة الإئتمانية.	٠,٨٠٨**	٠,٦٥٣
C11	تؤثر درجة الحساسية لمخاطر السوق على تقييم الجدارة الإئتمانية للعملاء.	٠,٨٣٢**	٠,٦٩٢
C12	تؤثر سمعة العميل فى السوق على تقييم البنك للجدارة الإئتمانية.	٠,٧٣٥**	٠,٥٤٠
C13	تؤثر العوامل المالية للعميل على تقييم البنك للجدارة الإئتمانية.	٠,٦٦٩**	٠,٤٤٨

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول رقم (١١/٣) أن المتغير **C11** (تؤثر درجة الحساسية لمخاطر السوق على تقييم الجدارة الإئتمانية للعملاء) ذو أهمية نسبية عالية بمعدل (٠,٦٩٢) وأن معامل الإرتباط لديه (٠,٨٣٢)، كما نلاحظ أن المتغير **C10** (تحدد مؤشرات السيولة حجم محفظة القروض المصرفية ومن ثم تقييم الجدارة الإئتمانية) يأتي خلف المتغير **C11** في الترتيب حيث بلغت الأهمية النسبية لديه (٠,٦٥٣) وبلغت قيمة معامل الإرتباط (٠,٨٠٨)، وعلى صعيد آخر نجد أن المتغير **C8** (يحدد معيار كفاية رأس المال حجم محفظة القروض المصرفية المخصصة للعملاء) حل قبل الأخير في الترتيب من حيث الأهمية النسبية وقيمة معامل الإرتباط حيث بلغت الأهمية النسبية (٠,٣٨٨) وبلغت قيمة معامل الإرتباط (٠,٦٢٣)، وأخيراً نجد أن المتغير **C4** (يتم تحليل الضمانات المقدمة من العميل فى سياق تقييم الجدارة الإئتمانية) قد حل أخيراً في الترتيب حيث بلغت الأهمية النسبية له (٠,٣٢٤) أما قيمة معامل الإرتباط قد بلغت (٠,٥٦٩).

٥/٢/٣ نتائج ذات صلة بمعاملات الإرتباط بين المحاور الرئيسية

إعتمدت الدراسة في تحليل معاملات الإرتباط على إختبار سبيرمان وذلك لإختبار معنوية معامل الإرتباط

جدول رقم (١٢/٣)
الخاص بنتائج إختبار سبيرمان ذات الصلة بمعاملات الإرتباط بين المحاور الرئيسية

الكود	A	B	C
A	١,٠٠٠		
B	**٠,٥٤٨	١,٠٠٠	
C	**٠,٨٠٢	**٠,٦٢٣	١,٠٠٠

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يلاحظ من الجدول رقم (١٢/٣) أن هناك علاقة إرتباط قوية بين محفظة القروض ويرمز لها بالكود (A) وأهمية فحص أسس تقييم الجدارة الإئتمانية ونرمز لها بالكود (C) حيث بلغت درجة الإرتباط (**٠,٨٠٢) وعلى صعيد آخر أن قيمة المعنوية (٠,٠٠٠) أي ٠٪ وهي أقل من مستوى المعنوية ٥٪، كما نلاحظ أيضاً وجود علاقة إرتباط قوية بين محفظة القروض ونرمز لها بالكود (A) والمراجعة الداخلية ونرمز لها بالكود (B) حيث بلغت درجة الإرتباط (**٠,٦٢٣) في حين أن قيمة المعنوية (٠,٠٠٠) أي أقل من ٥٪، وفي نفس السياق نلاحظ وجود علاقة إرتباط شديدة القوية بين محفظة القروض ونرمز لها بالكود (A) وأسس تقييم الجدارة الإئتمانية ونرمز لها بالكود (C) حيث بلغت درجة الإرتباط (**١,٠٠٠) في حين أن قيمة المعنوية (٠,٠٠٠) أي ٠٪ وهي أقل من مستوى المعنوية ٥٪، مما سبق نستنتج أن هناك علاقة طردية عالية المعنوية بين المتغير التابع (محفظة القروض) وباقي متغيرات الدراسة مما يعني قبول الفرض القائم وهو (توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم حول الأهمية النسبية لتقييم الجدارة الإئتمانية في إدارة المخاطر المصرفية).

٦/٢/٣ نتائج ذات صلة بالفروق المعنوية بين المستقصى منهم حسب متغير الوظيفة، عدد سنوات الخبرة، النوع، المؤهل الدراسي

جدول رقم (١٤/٣)
نتائج اختبار كروسكال واليس بشأن الإختلاف المعنوي من المستقصى منهم من حيث الوظيفة فيما يتعلق بالمحور A

المتغير المعنوي	العدد	المتوسط	المعنوية
أعمل بوظيفة أكاديمية	٢٧	٣١,٤٦	٠,٠٠٠
أعمل في بنك	١١	٦٣,٤٥	
أخرى	٤٠	٣٨,٣٤	
الإجمالي	٧٨		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

نلاحظ من الجدول رقم (١٤/٣) أن المعنوية تساوي ٠,٠٠٠ مما يعني وجود إختلاف معنوي بين المستقصى منهم حسب الوظيفة فيما يتعلق بمحددات محفظة القروض بالبنوك، وبناءً عليه يتم أو قبول الفرض رقم إثنان وهو **"توجد علاقة معنوية بين تطبيق نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية ورفع جودة عملية تقييم الجدارة الإئتمانية لمحفظة القروض المصرفية"**.

جدول رقم (١٥/٣)
نتائج اختبار كروسكال واليس بشأن الإختلاف المعنوي من المستقصى منهم من حيث الوظيفة فيما يتعلق بالمحورB

المتغير المعنوي	العدد	المتوسط	المعنوية
أعمل بوظيفة أكاديمية	٢٧	٣٨,٠٠	٠,٠٣٠
أعمل في بنك	١١	٦٥,٠٥	
أخرى	٤٠	٣٥,٩٦	
الإجمالي	٧٨		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

نلاحظ من الجدول رقم (١٥/٣) أن المعنوية تساوي ٠,٠٣٠ مما يعني وجود إختلاف معنوي بين المستقصى منهم حسب الوظيفة فيما يتعلق بأهمية فحص أسس تقييم الجدارة الإئتمانية لمحفظة القروض بالبنوك وبناءً عليه يتم قبول الفرض رقم ثلاثة وهو **"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دقة تقييم الجدارة الإئتمانية وخفض درجة المخاطر الإئتمانية"**.

جدول رقم (١٦/٣)
نتائج اختبار كروسكال واليس بشأن الإختلاف المعنوي من المستقصى منهم من حيث عدد سنوات الخبرة فيما يتعلق بالمحور B

المتغير المعنوي	العدد	المتوسط	المعنوية
أقل من ٥ سنوات	٧	١٩,٧١	٠,٠٤٦
من ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات	٢٥	٣٩,٢٢	
من ١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة	١٩	٤٣,٧٩	
من ١٥ سنة فأكثر	٢٧	٤٤,٦٥	
الإجمالي	٧٨		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

نلاحظ من الجدول رقم (١٦/٣) أن المعنوية تساوي ٠,٠٤٦ مما يعني وجود إختلاف معنوي بين المستقصى منهم حسب عدد سنوات الخبرة فيما يتعلق بأهمية فحص أسس تقييم الجدارة الإئتمانية لمحفظة القروض بالبنوك وبناءً عليه يتم قبول الفرض رقم ثلاثة وهو **"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دقة تقييم الجدارة الإئتمانية وخفض درجة المخاطر الإئتمانية"**.

جدول رقم (١٧/٣)
نتائج اختبار كروسكال واليس بشأن الإختلاف المعنوي من المستقصى منهم من حيث الوظيفة فيما يتعلق بالمحورC

المتغير المعنوي	العدد	المتوسط	المعنوية
أعمل بوظيفة أكاديمية	٢٧	٣٠,٣٠	٠,٠٠٦
أعمل في بنك	١١	٥٥,٠٩	
أخرى	٤٠	٤١,٤٣	
الإجمالي	٧٨		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

نلاحظ من الجدول رقم (١٧/٣) أن المعنوية تساوي ٠,٠٠٦ مما يعني وجود إختلاف معنوي بين المستقصى منهم حسب الوظيفة فيما يتعلق بأسس تقييم البنك للجدارة الإئتمانية لعملاء القروض- محفظة القروض، وبناءً عليه يتم قبول الفرض رقم أربعة وهو **"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أراء المستقصي منهم حول الأهمية النسبية لدور المراجع الداخلي في الحد من درجة المخاطر الإئتمانية"**.

جدول رقم (١٨/٣)
نتائج اختبار كروسكال واليس بشأن الإختلاف المعنوي من المستقصى منهم من حيث النوع فيما يتعلق بالمحورC

المتغير المعنوي	العدد	المتوسط	المعنوية
ذكر	٦٠	٤٢,٤٢	٠,٠٣٥
أنثى	١٨	٢٩,٧٨	
الإجمالي	٧٨		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

نلاحظ من الجدول رقم (١٨/٣) أن المعنوية تساوي ٠,٠٣٥ مما يعني وجود إختلاف معنوي بين المستقصى منهم حسب نوع عينة الدراسة فيما يتعلق بأسس تقييم البنك للجدارة الإئتمانية لعملاء القروض- محفظة القروض، وبناءً عليه يتم قبول الفرض رقم أربعة وهو **"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أراء المستقصي منهم حول الأهمية النسبية لدور المراجع الداخلي في الحد من درجة المخاطر الإئتمانية"**.

قائمة المراجع

١. رضوان العمار، د حسين قصيري، ٢٠١٦، " دراسة مقارنة لنماذج الجدارة الائتمانية" مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد،٧٣، العدد٢.

٢. شاهين، خلود عبد العزيز رياض، ٢٠١٨، " إطار مقترح للقياس والافصاح عن الجدارة الائتمانية في البنوك التجارية المصرية في ضوء اتفاقية بازل – جامعة المنصورة ".

٣. المشهداني سعد سليمان (٢٠١٩)، منهجية البحث العلمي، عمان.

٤. عطية محسن علي (٢٠٠٩)، البحث العلمي في التربية مناهجة وأدواتة ووسائلة الإحصائية، عمان.

٥. طلبة، أميرة، محددات الجدارة الإئتمانية للديون السيادية، جامعة عبدالحميد مهري، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

٦. الجندي، محمد رضا محمد، دراسة تحليلية للدور الإستراتيجي للمراجع الداخلي في تفعيل محددات الجدارة الإئتمانية، ص ٤٥.

٧. بلخرشوش، أحلام، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٥.

٨- السيد، منار عبدالحميد محمود حسني، مدخل كمي لتطوير دور المراجعة الداخلية في تقييم خطر إعداد التقارير المالية بهدف تفعيل هيكل الرقابة الداخلية، جامعة بورسعيد، ٢٠١٨، ص ٥٩.

٩- شنن، على عباس، إطار مقترح للإفصاح الخارجي عن تقارير المراجعة الداخلية بهدف ترشيد القرارات في ضوء الإصدارات المهنية المعاصرة، جامعة قناة السويس، المجلد ٢، العدد الثاني، ٢٠٢٠، ص ٥٧٤.

١٠- الزامل، نوال خالد محمد، العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخليةوأثرها على تفعيل حوكمة الشركات، جامعة طنطا، كلية التجارة، ٢٠١٧.

1. Ibrahim, Maryam Ismail, 2019 "An Analysis of Factors Influencing Customer Creditworthiness in the Banking Sector of Kingdom of Bahrain", International Journal of Engineering and Management Research, Volume- 9, Issue- 4.
2. Fecshijan, Daniela. Analysis of the Creditworthiness of Bank Loan Applicants, Economics and Organization Journal, 3 November 2008.